العراق امام اصطفافات وطنية جديدة

جمال محمد تقي*

■ «لو حدث وكنا نعلم انهم غير معقولين الى هذا الحد، لكنا قد جربنا كل الوسائل الا احتلال العراق».... جون ابي زيد

السيد جون يصف المقاومين العراقيين للاحتلال الامريكي بانهم غير معقولين، اي انه لم يتوقع ولم يكن يتصور بل لم يصدق او يعقل ان شعبا متعبا ومنهوكا بحصار دام اكثر من 12 سنة وكان مسبوقا بحرب طويلة مع ايران ثم تلتها حرب الكويت وبعدها مقدمات الحرب الاخيرة التي لم تبق على شيء يحسب له حساب، يمكن ان يستبقي لدى هذا الشعب قدرة ما على المقاومة ناهيك عن امكانية اقباله على مقارعة عنيدة ونديه من المقاومة؟

كانت تلك حربا ليست ككل الحروب استخدم في جولاتها ومنذ عام 1991 احدث تقنيات الاسلحة القذرة اي الملوثة بالعناصر والعوامل المشعة وغير المشعة، اضافة الى الابداع في الاستخدام الالكتروني الموجه وعن بعد في القصف الجوي بواسطة الطيران الشبحي والصواريخ طويلة المدى والقامة، لقد كانت الحرب الامريكية على العراق قد بدأت فعلا اثناء وبعد حرب الكويت حتى حلول اليوم الاسود يوم احتلال بغداد في 2003/4/9، وخلال هذه المدة الطويلة من المواجهات لم يحصل التحام قتالي حقيقي الا بنسبة 10 % اما النسبة المتبقية فقد كانت للتدمير والقصف الجوي ومن جانب واحد وتحديدا بالطيران والصواريخ وعلى كل البناء الحيوي للعراق ماديا وبشريا، اي لم تحصل هناك مواجهات حقيقية على الارض يمكن من خلالها ان يتعلم الامريكان شيئا يعينهم على رسم خطط ملائمة للاحتلال والبقاء بسلاسة على الارض العراقية او تجعلهم لا يفكرون بالاحتلال اصلا!

ثم ان أبي زيد ومن على شاكلته يعتمدون المنطق الاسرائيلي في توصيف شعوبنا، لقد صدقوا اكذوبة اسرائيل التي لا تقهر، والتي استطاعت ان تحتل اراضي شاسعة لاكثر من بلد عربي دون مقاومة تذكر، وان العرب يمكن ان يتعايشوا مع محتليهم اذا احسن المحتل ترويضهم وترويعهم! هذا الانطباع المغالط والمنقول عن التجربة الاسرائيلية اثبت عمليا زيفه وغروره في فلسطين ذاتها وفي جنوب لبنان لكن الامريكان لا ينظرون للامور في شرقنا الاوسط الا بمنظار اسرائيلي!

القائد العسكري الامريكي الاول للمنطقة والحاكم الميداني للعراق، سيجن، فهو لا يدرك ولا يعرف سر هذا التصدي المتصاعد بالمواجهات مع قواته منذ احتلال بغداد حتى الان، والذي يكلفها يوميا عددا غير قليل من القتلى والجرحى الى جانب الخسائر المادية الكبيرة، لقد روعوا الشعب وجوعوه ومارسوا كل انواع التضليل عليه، لقد قتلوا اكثر من نصف مليون من اهله، وشردوا اكثر من مليون، بين لاجئين داخل وخارج البلاد، ومارسوا اشد وابشع انواع القسوة في تعذيب وتشويه واهانة الالاف من المعتقلين في سجونهم، لقد هدموا مدنا باكملها على رؤوس سكانها، كما تشهد على ذلك مدن الفلوجة وتلعفر وسامراء وراوة وحديثة والضلوعية وبعقوبة والمقدادية والثورة، كل هذا والامر يخرج عن السيطرة، والمقاومة تزداد اتساعا وصلابة!

الفلوجة اذلت ابي زيد!

قبيل معركة الفلوجة الاولى كان أبي زيد بموكبه المزود بالحراسات النوعية قد اخترق طريق الفلوجة الخارجي قاصدا احدى القواعد العسكرية في محافظة الانبار، واثناء اقتراب موكبه من الفلوجة تعرض رتله لكمين محكم ومباغت امطر فيه الموكب ومن ثلاث جهات بقذائف الهاون والار بي جي وبرصاص القنص والرشاشات المتوسطة والقنابل، ودارت معركة حامية الوطيس لاكثر من نصف ساعة متواصلة ذاق خلالها ابي زيد طعما لم يعهده سابقا، كان الذعر والحيرة هو سيد الموقف، ولم ينج ابي زيد الا بعد ان طلب نجدة الطيران وتدخله، لقد تكبدوا وقتها خسائر كثيرة، وقد احجم الامريكان عن ذكر اخبار العملية التي اعلنت المقاومة عنها، مرفقة بقسم وعهد لشعبنا على اذاقة قادة العدو قبل الطواقم الفردية طعم الهزيمة والانكسار!

ان هذه الحالة جعلت ابي زيد يعيد حساباته، فكان الانتقام الجبان هو رد فعله الاول بل جرى التركيز على الفلوجة وبشكل استفزازي بقصد الاساءة دون مبرر، وبعد ان عجزت قواته عن تحقيق مكسب فيها عقدت هدنة علنية مع اهلها، حتى تكتمل الترتيبات الجيوسياسية والتكتيكات العسكرية الميدانية لمحاصرتها وتدميرها بسلاح الجو والمدفعية بعيدة المدى، وحصلت وقتها جرائم لا تعد وتحصى حتى تم اقتحامها والتمثيل بسكانها وتهجير قسم كبير منهم، ورغم كل ذلك لم تمت الفلوجة بل بقيت ممتنعة وهي تحت الانقاض، وهذا ما ادخل الرعب الحقيقي في قلوب القادة وعلى راسهم جون ابي زيد قبل الجنود وحتى هذه الساعة!

لم تكن الحالة افضل في المواقع الاخرى، وما ان سكنت الامور هنا حتى اشتعلت هناك، وعلى هذا المنوال نسجت المقاومة حبالها التي تضيق الخناق يوما بعد اخر على عموم التواجد الاحتلالي في العراق، حتى تسحبت قوات الدول الحليفة الواحدة بعد الاخرى، الاسبانية، والايطالية، واخرها اليابانية، ويجري حاليا ضغط شعبي شديد على الحكومة البريطانية لسحب قواتها من العراق بحيث وصل الامر الى المطالبات المتكررة لبلير بالاستقالة الفورية، بسبب توريطه بريطانيا بحرب قذرة لاحتلال بلاد مستقلة وذات سيادة دون اي مبرر مقنع، وجاء تصريح رئيس الاركان البريطاني الاخير الداعي لسحب القوات البريطانية من العراق باسرع وقت ممكن ليصب الزيت على نار الضغوط الشعبية الملتهبة على بلير وسياسته التبعية لبوش، لقد اقترب اليوم الذي ستجد فيه القوات الامريكية نفسها وحدها في العراق ودون اي غطاء دولي او تأييد داخلي يساند البقاء الامريكي المكلف بشريا وماديا في العراق.

ان البنتاغون وممثله جون ابي زيد في العراق، ووزارة الخارجية وممثلها زلماي خليل زادة، قد سئما الانسداد شبه الكلي لطريق تأمين عراق طيع وحليف وضعيف قبل سحب الجزء الاكبر من القوات الامريكية، ومن ناحية اخرى فان اطالة الوقت دون حسم لا يصب بمصلحة امريكا التي لا يسمح جدول خططها الزمني بالاطالة غير المحسوبة، فهناك استحقاقات الانتخابات الامريكية القادمة، وهناك مواجهات محتملة في مواقع اخرى تتطلب التركيز عليها، وان اي خروج منكسر او فاشل من حيث انجاز مهمته التي دخل لاجلها سيكون له اسوأ الانعكاسات والتداعيات على تلك الاستحقاقات وعلى عموم مكانة ودور امريكا الكوني ناهيك عن اثره على الداخل العراقي والامريكي وكذلك على عموم اوضاع الشرق الاوسط الصغير قبل الكبير!

خياران احلاهما مر

الورطة الامريكية باتت امرا مسلما به حتى من قبل اركان الادارة الامريكية ذاتها، والحالة يجري التعامل معها على انها كارثة بالنسبة للديمقراطيين التواقين للعودة الى الحكم، والى الحصول على الاغلبية في الكونغرس، مما جعل حكماء الحزب الجمهوري، ودهالقة السياسة الامريكية يوجهون النصح العاجل لفعل ما يجب فعله في هكذا حالات، وعليه توجهت ادارة بوش لاعادة النظر بكل دقائق الامور والتمعن بها من خلال تشكيل لجنة مختصة من الحكماء برئاسة وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر وبالاستعانة بالخبراء والمختصين، وملاحظات القادة الميدانيين، اضافة الى معاينة التقارير الميدانية المحايدة، للوصول الى توصيات عاجلة يجري الاخذ بها سريعا، ودون تردد لفك عقد الانسدادات المتعاقبة في الوضع العراقي، وما يترتب عليه بعد ذلك من تخفيض كبير لعدد القوات وبالتالي تخفيض حجم الخسائر البشرية والكلفة العالية.

لقد توصلت اللجنة الى نتائج تبلور توصيات جديدة بوشر العمل بها دون توقف، واهمها كان العمل على فك الارتباط بين مناطق العراق التي يمكن ان تشكل لوحدها كيانات تتمتع بصلاحيات واسعة تنشغل بها ضمن اطار عراقي عام يتناول التمثيل الرسمي الخارجي وشكل تقسيم حصص ريع الثروة النفطية، وكلما جرى اضعاف هذا الاطار كلما تسنى للامريكان التعامل مع المشاكل بالمفرد وليس بالجملة كما هو حاصل الان، مما سيعطي فرصة ارحب لتقليل التكاليف والاستخدام الامثل للعامل المحلي في استكمال المهمة الامريكية، ولكن بايادي العراقيين انفسهم هذه المرة وبشكل كلي، وعليه، اوصت اللجنة بتقسيم العراق الى ثلاثة اقسام كبيرة، لكل منها صلاحيات متكافئة، وطبعا ستكون هذه التقسيمات الفدرالية على اسس الهوية العرقية والطائفية «شيعية وسنية وكردية»، وسيجري التعامل مع الفئات التي وجدت نفسها كاقليات في محيطها التنظيمي الجديد بشكل اختياري مخيرة بين البقاء بحماية الدستور الذي يعتبر الجميع مواطنين بدرجة واحدة ضمن الاقليم الواحد او الهجرة الى الاقليم الذي يجدون انفسهم اكثر امنا فيه!

ثم اوصت اللجنة بالخفض التدريجي للقوات بحيث لا يبقى خلال المدة المتبقية حتى عام 2010 الا فرق نوعية معززة بقواعد ومجمعات ثابتة تكون مجهزة بمعدات برية وجوية وصاروخية متطورة، ولا يقل عددها عن ثلاثة، تكون مواقعها بعيدة عن المدن ومؤمنة بشكل فائق!

واوصت اللجنة في الاسراع باشراك الدول المانحة في عملية الاعمار التي لم ينجز منها شيء!

هذه الخطوط العامة لتوصيات حكماء بوش، وجرى عمليا اعتمادها حين طلب من القوى الرئيسية الموالية للاحتلال اقرار قانون الفدراليات، باسرع وقت ممكن، متجاوزين نصا دستوريا اقروه انفسهم يدعو لتشكيل لجنة مختصة لاعادة النظر بالمواد الاساسية المختلف عليها دستوريا، مما اثار حفيظة عدد غير قليل من القوى التي ترى ان الامور قد وصلت الى طريق مسدود وان هذا القانون الذي مرروه هو تشريع لحالة غير شرعية، لكن الامريكان يريدوه حلا لمأزقهم، والقوى الطائفية والعرقية القبلية تريده استثمارا ناجحا لمشروعها الاقطاعي.

وصفة الحكماء قد تنجح في تقليل خسائر الامريكان وبالتالي كلفة التواجد الامريكي في العراق، لكنها من ناحية اخرى ستدخل العراق بدوامة نوعية من عدم الاستقرار وهذا مما سيؤدي حتما الى اشعال فتيل مواجهات قد تكون اكثر جسامة من سابقاتها، صحيح ان اغلبها سيكون بين الفئات العراقية ذاتها لكن اصطفافات جديدة يمكنها ان تنبثق بعد ان انكشفت ومورست اقصى ما تحتوية جعبة الامريكان من استراتيجيات حول مستقبل العراق!

هذه الاصطفافات من المؤكد انها ليست طائفية او عرقية ـ قبلية او اقليمية، بل انها تقوم على اساس مشروع وطني تحرري ديمقراطي، وحينها سيخسر الامريكان ما عولوا عليه، من انعزال اقليمي يريح ويستريح، ومن البديهي ستكون لبغداد وكركوك والبصرة والموصل، والاغلب النخب غير الملوثة في الداخل والخارج اليد الطولى بهذا الاصطفاف المقاوم.

عندها سيجد الامريكان انفسهم امام خيارين احلاهما مر، اما ترك العراق والتسحب دون الاكتراث للتداعيات الداخلية، لانهم ضامنون جزئيا تحالف اقطاعيي الشمال وعندها سيحتفظون لديهم بما يضمن لهم موطئ قدم، او التفكير الجدي باعادة كل اوراق الملف للامم المتحدة لتدير وترقع ما هتكوه في العراق من ارض وشعب وقدرات وثروات وبنى تحتية، وحاضر ومستقبل مجهولين!

* كاتب من العراق

المراهقة السياسية الفلسطينية إلى متى؟

كفاية حديدون*

■ يبدو أن ناقوس الخطر بدأ يدق أبواب الشارع الفلسطيني بعد أن أخذت المعاناة الإنسانية والأزمة المالية الفلسطينية تتفاقم وتزداد حدتها يوما بعد يوم، فلم تشهد الساحة الفلسطينية حالة من الاحتقان والإرباك السياسي والفلتان الأمني كما يحدث حاليا، والذي هو نتيجة لانسداد الأفق السياسي الفلسطيني ليحل محله شبح الحرب الأهلية يعصف باستقراره بين الفينة والأخرى.

فمنذ ما يقارب الثمانية اشهر وتحديدا منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التي تكللت بفوز حركة المقاومة الإسلامية بالاغلبية البرلمانية بدأ الماراثون السياسي في الساحة الفلسطينية والدولية وبدأت الإدارة الأمريكية والإسرائيلية في تشوية معالم هذا الفوز والتآمر ووضع الشروط والعراقيل في وجه الحكومة للحيلولة دون تسلمها زمام الأمور والتفرد بالقرار الفلسطيني، وليست صدفة أن تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بذلك لان ذلك جزء من الحملة البربرية والمخطط الاستعماري على كل ما هو إسلامي أو وطني أو حتى ديمقراطي لدواع إرهابية مزعومة.

فإذا كان هذا الخيار الديمقراطي للاراده الشعبية الفلسطينية فلماذا لا تحترم اراده هذا الشعب من قبل أسياد الديمقراطية في العالم لهذا الحد يشكل فوز فصيل فلسطيني ذي مرجعية إسلامية خطرا على الديمقراطية البوشيه المزعومة؟

أم أن هذا الفوز يتعارض مع المعايير الديمقراطية الأمريكية التي ترفض كل من لا يأتي على أسنة الرماح الأمريكية وبمباركة بوشية؟

فحالة الفوضى والاحتقان الشعبي التي تعم الأراضي الفلسطينية للاحتجاج على الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الشارع الفلسطيني من جراء الحصار المالي الجائر من قبل المجتمع الدولي بزعامة الولايات المتحدة تأتي ضمن سياق أمريكي مدروس للالتفاف على الحكومة الفلسطينية بشتى الوسائل والطرق بتوظيف قضية الرواتب كذريعة لخلق حالة من عدم التوازن السياسي بين الشعب ومؤسساته القيادية الرئاسية والحكومية.

فنراها لا تتوانى عن الزج بكافة ثقلها السياسي والدولي لعرقلة وإجهاض أي محاولات فلسطينية وحدوية من خلال استباق الحدث ووضع قوائم من الشروط المأمركة التي تخدم وتلبي مطالبها للحيلولة دون تشكيل حكومة تعبر عن نبض الشارع الفلسطيني وقادرة على التخفيف من معاناة هذا المواطن الأعزل ماديا ومعنويا، وقادرة على تحرير الأزمة المالية وتخرجنا من مرحلة المراهقة السياسية التي عشناها على مدى الأشهر الماضية والتي تجسدت بالتراشق والاستعراض الإعلامي والبطولات القتالية العنترية وكيل الاتهامات بين الاطراف الفلسطينية، وتستطيع أن تقف هذه الحكومة في وجه الحصار الدولي المالي الجائر وتحسم الصراع بين المؤسسات السياسية الفلسطينية بشقيها الرئاسي والحكومي في التنازع على الصلاحيات وتخرجنا من حالة الفراغ القيادي الحالي بعد أن شكلا أرضية خصبة للاعلام المحلي والدولي على مدى الثمانية اشهر الماضية، وقدما مادة قيمة للاستهلاك الإعلامي سال إليها لعاب الإعلام المحلي والدولي للتسابق على إظهار التصريحات والأقوال المأثورة من الطرفين وتقديمها وجبة دسمة للمشاهد في كافة أرجاء المعمورة.

هذه الأحداث الدرامية التي شكلت منعطفا خطيرا والمحطة الأكثر تهديدا للوجود الفلسطيني انعكست سلبا على القضية الفلسطينية فأفقدتها بعدها السياسي وعمقها القومي والوطني وحولتها إلى قضية إنسانية وقضية شعب جائع متسول بعد أن كان هذا الشعب رمزا في البطولة والنضال وعنوانا للهوية والانتماء.

فحين بدأت الترتيبات النهائية الفلسطينية للإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية التي انتظرها المواطن الفلسطيني بفارغ الصبر، تعسرت الجهود من جديد فبقيت لحظات الفرح الفلسطيني مسروقة فما أن تنفسنا الصعداء قليلا، حتى عادت مظاهر الاحتجاج من جديد إلى الشارع الفلسطيني تجسدها الاضرابات والمسيرات والمظاهرات والتي خرجت في الآونة الأخيرة عن المألوف فأصبحنا نشهد مظاهرات ومسيرات عسكرية والتي أرى انها من الأجدر أن تنظم وتوجه إلى المسؤول عن حصار الشعب الفلسطيني وتجويعه وعاقبة على خيارة الديمقراطي ورغبة الشعب في التغيير والإصلاح ووظف قضية الرواتب لإذلال هذا الشعب والنيل من عزيمته وصموده وان تتم أمام المنظمات والممثليات الدبلوماسية لإطلاع هذه المؤسسات على حال الشعب الفلسطيني وليس بالعمل على شل كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى رأسها التعليمية، فعلى مراحل القضية والفلسطينية بكافة المحطات التي شهدتها كان التعليم خطا احمر فما الذي يحدث الآن؟

والى متى سنبقى أسرى للشعارات الرنانه والطنانه والتي لا تسمن ولا تغني من جوع في وقت نحن بأمس الحاجة إلى رص الصفوف وتفعيل الحوار الوطني على كافة المستويات من اجل صياغة وبلورة رؤية وطنية موحدة وإرساء دعائم الوحدة الوطنية والإجماع على برنامج وطني يحدد أهداف المرحلة القادمة وضخ دماء نقية في عروق القضية الفلسطينية والعمل على تحديد خطة إصلاح لتعزيز مستويات الصمود الوطني وتعزيز التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية وتوحيد لون الدم الفلسطيني ليبقى احمر يروي تاريخ شهدائنا وجرحانا الذين رحلوا وهم يتشبثون بتراب هذا الوطن الطاهر؟

* ناشطة اجتماعية من فلسطين

اليمن: رئيس قلق رغم «انتصاره» الإنتخابي

ناجي جميل*

■ في مجتمع العنف والدم والإنسان الرخيص الثمن تسمع من يقول لتأكيد ما يريد التأكيد عليه «تقطع يدي إذا كان كلامي غير صحيح» او «تقطع لساني إذا كنت كاذبا». وانا اقول كلاهما للتأكيد على أن الإنتخابات الرئاسية كانت طافحة بالتزوير والترغيب والترهيب وسوء استخدام المال العام والوظيفة العامة وتجييش القوات المسلحة والأمن والشرطة لصالح مرشح واحد هو الرئيس علي عبدالله صالح الذي لا يزال يعيش اجواء المعركة الإنتخابية رغم مرور اكثر من ثلاثة اسابيع على انتهائها لصالحه.

الرئيس في جولاته التي لا لزوم لها لا يزال يهاجم المعارضة وينتقدها ويبخس دورها واداءها مع ان المتوقع ان يشكرها على مشاركتها في الإنتخابات التي لولاها لما كان للإنتخابات اي معنى ولن تختلف عن انتخابات عام 1999 عندما تم استئجار مرشح منافس من الحزب الحاكم نفسه. المنطقي هو ان يعكف الرئيس على تقديم تصورات او رؤية لما سيقوم به في فترة حكمه الجديدة. التي سينهي بها خمسة وثلاثين عاما قبل ان يسلم الحكم لإبنه العميد الركن احمد قائد الحرس الجمهوري وقائد القوات الخاصة. بعد الإنتخابات والمبالغات والوعود وبيع الوهم يفكر القادة الحقيقيون في المستقبل وليس جعل المعركة الإنتخابية ممتدة إلى ما شاء الله.

الرئيس في جولاته التي اعقبت الإنتخابات في اكثر من مدينة وفي خطاباته في صنعاء اكد ملاحظات المراقبين والمحللين اليمنيين المتداولة بيننا في صنعاء وعدن وغيرهما بأنه يعيش حالة قلق وعدم ثقة. قلق من عدم القدرة على الوفاء بما وعد به الشعب في الإنتخابات وعدم ثقة لوجود فريق ملوث ولا اقول بطانة فاسدة فقط يقاوم اي تطور او اي إصلاح يشمل الوطن كله ويفضي إلى إعادة التوازن في المجتمع وتحقيق المصالح الوطنية المتوازنة التي لا تطغى عليها مصالح اقلية فئوية او جهوية او اسرية او قبلية او ذات صلة بالسلطة من اهل الولاء غير الأكفياء مهنيا ووطنيا. هؤلاء سيخذلونه في اول الطريق وها هم يعترضون على مشروعه بجعل منصب المحافظين يتم بالإنتخاب وليس بالتعيين، كما خذلوه عندما اعلن في ايلول (سبتمبر) من عام 2005 تشكيل لجنة للمناقصات منعا للتلاعب بالمال العام. هذه الرغبة لم تترجم إلى واقع رغم مضي اكثر من عام على الإعلان عنها وها هو الرئيس يكررخلال الحملة الإنتخابية وبعد فوزه تمسكه بالنوايا. اليمنيون يفسرون التأخير في الإعلان عن اللجنة بأن مشاريع هامة كانت في الطريق وان المناقصات عبر لجنة يتوفرلديها حتى القدر اليسير من المصداقية والشفافية سيفوت على الناهشين في المال العام وهم كثر رأسيا وافقيا فرصة إضافة ارصدة جديدة إلى حساباتهم في البنوك الأجنبية. الرئيس القلق حتى الأن من اداء المعارضة لم يستخدم كعادته المقولة المعلبة التي فقدت معناها «المعارضة هي الوجه الأخر للسلطة». التفسير اليمني لذلك انه شعر بأن تحدي المعارضة كان حقيقيا وانه ليس قلقا على نفسه منها وانما قلقه الأكبر هو على ترتيباته لما بعد علي عبد الله صالح عام 2013 أي التوريث بهدوء بدون ضجيج كبير الذي يريد ان يتم طوعا او كرها وإلا فالصومولة هي المصير الوحيد للبلد ولا خيار غير ذلك. وهناك إجماع في اليمن من قبل مراقبي الشأن اليمني على ان الرئيس واسرته وقريته يستخدمون الإنتخابات طالما انهم يثقون انهم الفائزون فيها اما إذا كانت نتائجها عكسية فإن التهديد الذي قيل على لسان الرئيس نفسه في اكثر من مناسبة خلال الإنتخابات بأن اليمن سيفقد استقراره ويعيش حالة شبيهه بالحالتين العراقية والصومالية تهديدا جادا لإجبار الشعب على القبول بأقل الضررين. ألم يقل الرئيس بأن الصومال كان في عهد سياد بري افضل من الحالة التي هو فيها الأن، وهذا صحيح ولكن القصد الحقيقي هو ارغام اليمنيين على قبول الأمر الواقع وعدم تغييره لأن التغييرحتى بالإنتخابات سيجر على البلد الويلات. وعندما يستمر الرئيس بعد انتصاره في مهاجمة المعارضة فأن ذلك يعني ان افق التعاون معها مسدود والمقصود بالتعاون هو ترجمة ما يقوله عنها انها شريك ولو من بعيد في الحكم لوجودها في البرلمان والمجالس المحلية والبيروقراطية الإدارية، وليس التآلف معها. الرئيس كما يبدو مزهو بانتصاره ويفضل استمرار التخالف على التآلف والتخالف الذي يستخدم الإعلام الحكومي ضدها مع ان هذا غير جائز إلا اذا اتيحت للمعارضة نفس الفرصة في استخدامه. ان ما ينطبق على فترة الإنتخابات حيث تمكنت المعارضة من استخدام الإعلام لصالح برنامجها الإنتخابي ومرشحها ينطبق على كل الممارسة اللاحقة وبالتالي فمن حق المعارضة ان تقاضي وزارة الإعلام وصحيفة 26 ايلول وغيرهما على توظيفهما كمنابر لصالح وجهة نظر واحدة في بلد يقال انه ديمقراطي تعددي. وطالما ان هذه الوسائل الإعلامية تمول من المال العام فيجب ان تظل محايدة في فترة ما بين الإنتخابات.

الحقيقة ان من حق الرئيس ان ينتقد المعارضة والا انتفت بعض مقتضيات الديمقراطية ولكن هناك قيدين عليه اولهما هو ان للمعارضة نفس الحق والثاني ان ليس من حق وسائل الإعلام الحكومية ان تعبر عن وجهة نظر سياسية واحدة فقط لأن تعبئة الناس ضد المعارضة طوال الوقت تخلق ذهنية متحيزة ضدها في اوساط الناس تجعل من الصعب على المعارضة تغييرها في الأسبوعين او الثلاثة التي تتمكن فيها من استخدام بعض هذه المنابر في فترة الإنتخابات «صحيفة 26 سبتمبر» مغلقة على المعارضة طوال الوقت على سبيل المثال. الرئيس يستحق اللوم والعتب لأنه فشل في خلق فرص متكافئة للجميع في الإعلام اي ان اللعبة غير عادلة واللعب غير مستو ومن سيشاهد في الملعب هو طرف واحد فقط طوال سبع سنوات قادمة لا ندري ما هي هل عجاف كسابقاتها ام سمان ستترجم فيها الوعود الإنتخابية ويقدس فيها المال العام وتفكك خلالها مراكز القوى المعيقة للإصلاح مهما كان قربها من صانع القرار الوحيد في البلد. المرحلة القادمة تتطلب مشاركة حقيقية وتفعيل المؤتمر الشعبي العام وتحويله الى حزب حقيقي جماهيري شريك في صنع القرار له صلة حقيقية بالفقراء والأغنياء بالمدينة والريف بصعدة وحضرموت، يكون هو المطبخ السياسي الوحيد الذي يحدد السياسات ويتابع تنفيذها ويقوم اعوجاج المسؤولين ويكون فعلا صوت الشعب بكل فئاته يعبر فعلا عن الوسطية وينحاز للغالبية طالما انه حزب الغالبية كما ظهر في الإنتخابات الأخيرة الذي ينتمي اليها معظم اعضائه قبل ان يصابوا بداء حب المال العام ويكونوا جزءا من منظومة الفساد المالي والسياسي. المؤتمر الشعبي امام اختبار حقيقي وهذه فرصته الأخيرة والا فان المصير لن يكون بأحسن من مصير كل تنظيم سياسي استقوى بالسلطة التنفيذية ورئيسها وبقدرته على استسهال استخدام المال العام بدون رقيب ولا حسيب. ربما ان هذا بعض من هم الرئيس وقلقه وهو يعرف شخصيا ملف كل من يعمل معه وبأدق التفاصيل برغم نعته الدائم بـ«الشرفاء» و«المخلصين». اليمن الآن في الفية جديدة تسودها لغة جديدة هي الإصلاح السياسي والإقتصادي والمالي والإداري والتعليمي وكل هذا يتطلب نظرة جديدة في حكم البلاد وتغييرا في الأدوات والوسائل ونبني استراتيجيات جديدة وآليات مناسبة للتنفيذ وحسن استخدام الإمكانيات المتوفرة واعمال مبدأ الثواب والعقاب والكف عن اعمال مبدأ ثبت انة يهدم اكثر مما يبني وهو ان الولاء قبل الكفاءة الذي يمكن تطبيقه في بعض المناصب العليا وليس في كل وظيفة لأنه يفتح الباب للفساد والمحسوبية واستبعاد الكفاءات وتهميش القدرات. الوضع الإداري بأمس الحاجة إلى اعادة نظر بالنظر الى التدهور الإداري المحسوس، وهذه ايضا فرصة الرئيس الأخيرة ايضا لإصلاح الخلل الذي استشرى طوال سنوات حكمه السابقة وهي طويلة ولكن حصادها بدون مبالغة او تجن هزيل. مطلوب من الرئيس ان يدقق في الأرقام الصادمة عن مستوى المعيشة والدخل الفردي والأمية المرتفعة والخدمات الصحية المنخفضة الجودة والمنعدمة في معظم ارجاء الوطن وعدد الناس الذين لا يجدون ماء الشرب في اكثر من مدينة رئيسية.

عليه ان يحول جزءا من ميزانيات الجيش والأمن الى التعليم والصحة وان يجعل هذه الميزانيات علنية لإضفاء مصداقية على النظام الديمقراطي الذي تتعارض اسسه الأولية مع هذه السرية الأزلية التي لا يفك الغازها الا من يقرأ التقارير العسكرية والإسترتيجية الدولية التي تأخذ هذه الأرقام من مصادر محلية تضن بها على الشعب الذي يمول هذه الميزانيات السرية. المطلوب من الرئيس كثير جدا والقائمة تطول وسيكون مما يثلج صدور من اعطوه الثقة وصوتوا له ان يترجم ثقته باستقرار الوطن الى اجراءات تخفف ولا اقول تنهي هيمنة الأسرة والقرية على بعض الشؤون والمفاصل الهامة في القوات المسلحة والأمن والشركات الهامة. نريد رئيسا لليمن كله، لكل مواطن، غير قلق، مطمئن، لنطمئن معه، لا يعتبر المعارضة او من يختلف معه عدوا يلبس نظارات سوداء لا يرى حقيقة منجزاته القابلة للنقد والملاحظة كأي شيء غير مقدس.

* كاتب ومحلل سياسي يمني

العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية: هل من سبيل للتخلي عن التقزيم الذاتي؟

د. عبدالفتاح ماضي*

■ في ذكرى نصر أكتوبر ـ رمضان من كل عام يُطرح التساؤل الخاص بمستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية وما إذا كانت حرب 1973 هي آخر الحروب بين البلدين. فما الذي أنجزته السياسة الخارجية المصرية منذ حرب أكتوبر على هذا الصعيد؟ وما نتائج اتفاقية السلام الموقعة في 26 اذار (مارس) 1979 على مجمل الأوضاع العربية وعلى ما صار يعرف بمسار التسوية بالشرق الأوسط؟

حرب أكتوبر ـ التي انحسر هدفها عند القيادة المصرية آنذاك عند التحريك وليس التحرير، أي تحريك الوضع السياسي وليس تحرير سيناء، وذلك تمهيداً للبدء في مفاوضات تسوية لاسترجاع الأرض المحتلة ـ أدت بالفعل إلى «اتفاقية سلام» بين البلدين وإعادة السيادة المصرية إلى سيناء بشكل أو بآخر، والأهم إنهاء حالة الحرب بين البلدين بعد عقود من العداء والقتال. هذا فضلاً عن إقامة مصر علاقات قوية بالولايات المتحدة والحصول على معونة سنوية سخية.

لكن اتفاقية السلام تلك لم تحقق أهدافاً أخرى، فالتطبيع ـ الذي هو أحد الأهداف الرئيسية للإسرائيليين ـ لم يتحقق لا على المستوى الرسمي ولا على المستوى الشعبي، وظل «السلام» بين الدولة العبرية وكل من مصر ـ وكذا الأردن ـ «سلاماً رسمياً بارداً» كما درج المحللون على وصفه، بل وظلت ميزانيات الدفاع العربية والإسرائيلية في تصاعد مستمر. كما لم يعترف العرب بدولة إسرائيل وإنْ دعوها في مبادرة قمة بيروت 2002 إلى اعتراف كامل مقابل سلام شامل.

ولقد ظلت هذه الاتفاقية قائمة برغم حدوث الكثير من التغيرات المحلية والإقليمية، بل وعلى الرغم من تغير صورة النظام الدولي، الأمر الذي يعكس بالفعل رغبة الحكومتين المصرية والإسرائيلية في عدم خوض مزيد من الحروب والتفرغ لتحقيق مصالح أخرى، محلياً وإقليمياً. فإسرائيل انفردت عسكرياً بالأطراف العربية الأضعف وخاصة الفلسطينيين واللبنانيين، وحققت دبلوماسياً انجازات عدة باعتراف الكثير من دول أفريقيا وآسيا بها، كما حافظت استراتيجياً على تدفق المعونات الأمريكية السخية لها.

أما مصر فقد أعلنت منذ اليوم الأول لتوقيعها اتفاقية السلام أن إمكانات مصر ستتوجه نحو تحقيق التنمية والرفاهية الأمر الذي لا يمكن أن تدعي الحكومة أنها أنجزته، فتردي الأوضاع الاقتصادية، ناهيك عن السياسية والاجتماعية، لا يمكن إنكاره. أما هدف الريادة المصرية وقيادة التحرك العربي فأمر لم يتحقق، بل إن المعاهدة أدت ـ حسب الكثير من المحللين ـ إلى تقزيم الدور المصري في الصراع العربي ـ الصهيوني حتى تحولت السياسة الخارجية لمصر، مؤخراً، إلى القيام بدور أمني يتمثل في تأمين ممر فيلادلفيا لمنع تهريب السلاح والمتسللين وفي تدريب عناصر الشرطة الفلسطينية.

تقزيم الدور المصري هذا كانت له آثاره السلبية على مجمل السياسات العربية، إذ أصبح من العسير الحديث عن مواقف عربية موحدة، بل وغاب حتى التنسيق العربي في ظل غياب دولة المحور أو القطب العربي الأكبر. كما تسابقت دول عربية، ولا سيما الصغيرة منها، على إرضاء الإدارة الأمريكية، بل وحاولت التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي قضى على أي محاولات لتسوية جادة في شأن الجولان المحتل، وأدى إلى التخلي عن الشعب الفلسطيني وتركه وحيداً أمام جحافل آلة الحرب الصهيونية تارة، وأطماع المفاوضين الإسرائيليين على مائدة المفاوضات تارة أخرى.

هذا فضلاً عن أن الاتفاقية أفضت أيضاً إلى أمرين مهمين جاءا لصالح الدولة العبرية، هما تبني الحكومات العربية، والقمة العربية، مبدأ التفاوض لحل مشكلاتها مع إسرائيل وإسقاطها سُبل المقاومة الأخرى، وكسر المقاطعة العربية لإسرائيل. وهذان أمران أضعفا المفاوض العربي وأسقطا من حساباته جُل الأوراق التي عادةً ما يستخدمها السياسيون أثناء أية عملية تفاوضية. فالإصرار على التسوية السلمية كخيار استراتيجي ووحيد للتعامل مع الإسرائيليين وعلى تحييد التلويح باستخدام القوة أو اللجوء إلى سلاح المقاطعة أو حتى التهديد به كسبل بديلة للحصول على الحقوق المسلوبة أمر يتناقض مع أبجديات السياسة المعاصرة، ويُجرد العرب من إمكانية استخدام عناصر القوة المتاحة لهم. كما أدى هذا الإصرار إلى الإبقاء على الطبيعة التي اتسمت بها جُل السياسات الخارجية العربية من حيث كونها ردود أفعال لسياسات إسرائيل، وإلى حرمان الحكومات العربية من عنصر المبادأة، ومن المكاسب التي يمكن أن تجنيها من اللجوء إلى شيء من المخاطرة لتحقيق مكاسب أكبر في صراعها مع الصهاينة. هذا ناهيك عن أن الإصرار على الحل السلمي ـ والشروع في مباحثات التسوية التي عرفت بمسار أوسلو وما بعد أوسلو ـ تجاهل جوهر الصراع من حيث هو صراع حقوق وتقرير مصير وأراض محتلة وحوله إلى تفاوض سياسي على مصير «أراض متنازع عليها»، كما دأبت الحكومات الإسرائيلية، ومن ورائها الإدارة الأمريكية، على وصف مفاوضات التسوية العربية ـ الإسرائيلية في السنوات القليلة الأخيرة عند الحديث عن هدف ذلك التفاوض.

وتكتمل حالة التقزيم الذاتي الذي ارتضاه راسمو السياسة الخارجية لأنفسهم ولمصر إذا ما أضفنا إلى هذا كله التنازلات التي أقدمت عليها الحكومة المصرية تجاه إسرائيل خلال السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، بعد أن ظل شارون عقبةً أمام السلام في الخطاب السياسي للرئيس مبارك، أصبح شارون فجأة ـ في كانون الاول (ديسمبر) 2003 ـ «رجل سلام»، بل إن الرئيس مبارك راح ينصح الفلسطينيين بضر